رئيس الفريق المساند للمؤتمر لـ«الميثاق»:

رؤية المؤتمر الشعبي لشكل الدولة تتبنى اللامركزية ومنح الصلاحيات للأقاليم

> شدد رئيس الفريق المساند للمؤتمر الشعبي العام في محور بناء الدولة الدكتور حسن محمد الكحلاني على أن رؤية المؤتمر الشعبي العام لشكل الدولة القادمة تتمثل في الاتجاه نحو اللامركزية الإدارية والمالية ومنح الصلاحيات للمحافظات أو الأقاليم مع الحفاظ على وحدة الشعب والدولة التي تحققت في الـ22 من مايو 1990م.

وأكد الكحلاني- عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام في حديث لـ«الميثاق» أن المؤتمر يتجه ويفضّل النظام البرلماني كنظام للحكم وكحل وسط بين النظامين الرئاسي حول هذه القضايا وغيرها في سياق الحوار التالي:

حوار: جمال مجاهد

المؤتمر يفضّل النظام البرلماني كحل وسط بينٍ الرئاسي والمختلط ولأن منصب الرئاسة كان يشكل مصدراً للصراعات المتعددة

محور بناء ا لدولة هو المدخل لحل كافة القضايا الوطنية

> ما تقييمكم لمؤتمر الحوار الوطني الشامل الذي انطلق في الـ١٨ من مارس الماضي؟

- في الواقع اليمن تعاني من مشكلة وأزمة سياسية وهي جزء مما تعانيه الأمة العربية في الفترة الاخيرة منذ بداية عام ٢٠١١م، لكن بلادنا استطاعت بحكمة القيادة السياسية وحكمة الشعب اليمني وكل قواه السياسية الفاعلة أن تخرج الى طريق آمن وسليم بدلاً من الاقتتال والصراعات والحروب الدموية، تم تجنيب اليمن فكرة الحرب رغم الانقسام الاجتماعي والانقسام في إطار الجيش وكان لدى الدولة والشرعية القدرة على حسم كل الأمور ولكنها فضّلت الحسم باتجاه السلام وفضّلت مستقبل اليمن بعيداً عن الصراعات والأحقاد، وبالتالي تجاوزت الجراح رغم ما تعرضت له القيادة السياسية والشعب من مؤامرات، وكانت الحكمة في اتجاه بناء الثقة بين القوى السياسية المختلفة.. وبدلاً من الحوار عبر فوهات البنادق فلنتحاور في صالات الاجتماعات والأماكن المفتوحة ويعم السلام بدلاً من الحروب.

وقد اتخذ الشعب اليمني الحوار وسيلة منذ بداية تكوين المؤتمر الشعبي العام، حقيقة كنا نعتمد على فلسفة الحوار كوسيلة لحل مشكلات اليمن جذرياً، لأن الصراعات بين الاخوة وبين أبناء الوطن والشعب الواحد لا يمكن أن تؤدي الى انتصار طرف على آخر مهما كان حجم أحد الأطراف فإن الضرر سيلحق بالوطن ، ولذا فإننا في المؤتمر الشعبي العام دائماً نبحث عن مصلحة الوطن ونمد الأيادي الى كل القوى والقيادات والشخصيات الوطنية وهي كثيرة في كل القوى السياسية من أجل السلام، وهكذا انتصرت كل القوى السياسية اليمنية للسلام واليمن واتجهوا الى مؤتمر الحوار الذي جاء أيضاً وفق المبادرة الخليجية التي أكدت في أول بنودها على أن تفضي هذه المبادرة الى الحفاظ على وحدة وأمن واستقرار اليمن، وبالتالي فإننا على ثقة كبيرة بأن المتحاورين سوف يصلون الى نتائج طيبة تحقق الأمن والاستقرار وتحافظ على وحدة اليمن ومستقبله.

المؤتمر ليس لديه مانع في اختيار نظام القائمة النسبية

……

هناك مؤامرات خارجية تستهدف الهوية اليمنية والعربية

> كيف تنظرون الى ملامح هوية الدولة اليمنية وشكلها؟

- هذه هي القضية المحورية في مؤتمر الحوار.. تعرفون أن المؤتمر الشعبي العام شكّل فريقين .. الفريق الأول هو المجموعة التي تمثل المؤتمر وحلفاءه وهي المجموعة التي تشارك في الحوار مباشرة وهي من الشخصيات الوطنية والقيادات السياسية المرموقة والمشهود لها على مستوى الساحة، وشكّل المؤتمر فريقاً مسانداً من الأكاديميين في كل محاور مؤتمر الحوار التسعة، ومنها فريق بناء الدولة، ونحن ضمن الفريق المساند من الأكاديميين.. وأنا أرأس هذا الفريق المساند وطبعاً فيه أهم الموضوعات والمحاور التي إذا تم حلها بالتالي ستحل كل القضايا بما في ذلك ما يُطرح عن القضية الجنوبية وقضية صعدة وقضية التنمية، وكل القضايا المطروحة ستحل حينما يحل الركن الأساسي وهو بناء الدولة بما تتضمنه من سبعة محاور رئيسية هي هوية الدولة اليمنية، وشكل الدولة القادمة ونظام الحكم هل سيكون برلمانياً أم رئاسياً أم مختلطاً، وكذلك النظام الانتخابي والنظام الإداري، ثم السلطة التشريعية والسلطة القضائية.

هذه المحاور الاساسية، نحن في الفريق المساند تقريباً منذ شهر اكتوبر العام الماضي ونحن مجموعة من المتخصصين نعمل دراسات وأبحاث، بحيث أن المؤتمر يسير وفق رؤية استراتيجية ودراسات ليست قراءات عشوائية وليس هناك عمل انفعالي أو عاطفي أو آني أو مؤقت وإنما هو حرص من المؤتمر وقيادته السياسية على أن نتجه الى الدراسة والبحث وأن نعطي المختصين دوراً أساسياً في وضع رؤية المؤتمر إزاء هذه القضايا الوطنية المهمة.. وقد أنجزنا الكثير من الرؤى حول هذه الموضوعات السبعة.. المشكّلة لمحور بناء الدولة وهي محاور أساسية وقد تم طرحها وتقديم معظمها الى مؤتمر الحوار عن طريق قيادة المؤتمر وحلفائه في مؤتمر الحوار الوطني.

> ما هي هوية الدولة التي يتطلع إليها المؤتمر الشعبي العام؟

- من المؤكد أن هوية الدولة هي الموضوع الجوهري والأساسي، على ضوء هوية الدولة نستطيع أن نحدد أي نظام نريد، أي نظام في أي مكان في العالم لابد أن يقوم أولاً على أساس الهوية.. فقبل الأزمة وأثناءها هناك من بدأ يشكك في هوية الشعب اليمني، هناك طبعاً أطروحات لا ننكر وجود مؤامرات خارجية تستهدف الهوية اليمنية والهوية العربية بشكل عام لأننا جزء من هذه الأمة العربية العظيمة، فالمخطط واحد والمؤامرة الاستعمارية واحدة لتفكيك كل دولة عربية على حدة عن طريق هذه الأحداث، فإذا ما اتفقنا على الهوية ساعتها يمكن أن نتفق على أي شكل من أشكال الأنظمة التي نريدها منذ عشر سنوات، وأنا أكتب في موضوع الهوية وكنت قلقاً جداً، ووضعت برنامجا لتعزيز الهوية العربية وكنت ايضاً قد رأست فريق الهوية في جامعة الدول العربية من ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨م وضعنا أسس الهوية بأنها هي ما يميز أي شعب عن شعب آخر.. ما هي السمات والخصائص الأساسية والجوهرية التي تميز هذا الشعب عن غيره.. إن كل شعب من الشعوب لايخلو من انقسامات فقد توجد فيه أديان ولغات وقوميات ومذاهب.. الخ واختلافات أو هويات جزئية وإنتماءات بسيطة .. الانتماءات الصغيرة التي تسبق وجود الدولة المدنية الحديثة ولكن الهوية الوطنية تمثل وتجسد الخصائص العامة المشتركة التي تجمع كل أبناء الوطن اليمني أو المصري أو العراقي، فهناك قيم ومبادئ أساسية هي التي يلتف الناس حولها ويتوحدون، فيها فمثلاً نجد أن الشعب الهندي لديه أكثر من ٥٠ لغة وعدد من القوميات والديانات ولكنهم موحدون باسم الأمة الهندية.. هذه الأمة الهندية لها صفات مشتركة، فليكن هذا بوذياً وهذا مسلماً وذلك مسيحياً لكنهم يقررون جميعاً: ان «الهند بيتنا»، وهكذا الأمر في الصين والولايات المتحدة ودول أوروبا وعالمنا العربي.. ففي مصر مثلاً ينتمي الجميع الى مصر مسلم ومسيحي.. وفي لبنان ينتمي الجميع الى لبنان وطن المسلمين والمسيحيين.. إذاً فالهوية المشتركة هي الهوية العربية.

وفي اليمن سنجد أن الشعب اليمني من أكثر شعوب العالم تجانساً لا توجد به ديانات أو قوميات أو لغات أخرى، فالشعب اليمني هو شعب عربي هويته العربية، وأصله القومي هو الأصل العربي ولغته عربية ودينه الاسلام، فإذاً هو من أكثر شعوب الأرض توحداً وانسجاماً في الهوية، فلا قلق ولا خوف على الهوية اليمنية.

المؤتمر الشعبي العام حدد رؤيته لهوية الدولة بأن الجمهورية اليمنية هي دولة عربية إسلامية ذات سيادة وهي وحدة لا تتجزأ ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها والدين الاسلامي دين الشعب والدولة واللغة العربية لغة الشعب والدولة والشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.. هذه هي الرؤية العامة عن هوية الدولة للمؤتمر الشعبي العام.

من حسن الحظ أن كل القوى السياسية اتفقت على هذا المبدأ، وإذاً فقد خرجنا بسلام، نستطيع أن نبشّر ونتفاءل بأن جميع القوى السياسية تجمع على هذا المبدأ على تحديد هوية الشعب اليمني الوطنية العربية الاسلامية بآفاقها الانسانية التي عرفت بحضاراتها منذ آلاف السنين.. الحضارات السبئية والمعينية والحميرية، حيث عاش اليمنيون في هذه الأرض وشيدوا أقدم الحضارات اليمنية القديمة وساهموا في الفتوحات الاسلامية ولهم تراث وعادات وتقاليد مشتركة .. إذا هو شعب موحد الهوية لا توجد هوية جنوبية أو هوية شمالية أو شرقية أو غربية، وإنما هوية شعب واحد، هذه النقطة الصلبة التي ننطلق منها لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

> وماذا عن شكل الدولة الجديدة؟

- كما قلنا طالما ان الشعب اليمني شعب موحد إذاً ما هو النظام الذي سنختاره بالنسبة لشكل الدولة..نعرف أنه منذ قيام ثورة سبتمبر ٦٢ واكتوبر ٦٣ المجيدتين ضد الإمامة والاستعمار لم تكن توجد في اليمن دولة بالمعنى الحديث، ومع تحرر اليمنيين من الاستبداد والاستعمار ظهرت طبعاً الدولة الشطرية وكانت أول تحدٍ لليمنيين لأنها تخالف قيم ومبادئ الثورة اليمنية، ومع ظهور الدولة الشطرية دولتين أو نظامين لشعب واحد هو الشعب اليمني الواحد في شماله وجنوبه.

وكانت فكرة الوحدة من أولويات الثورة اليمنية فكل القوى السياسية تضع في برامجها وأهدافها الاساسية وحدة اليمن، وكان البند الخامس من مبادئ الثورة ينص على تحقيق الوحدة اليمنية في نطاق الوحدة العربية الشاملة.. هكذا كان لدى الثوار بعد وطني وقومي في نفس الوقت لأننا جزء من هذه الأمة العربية التي نعتز بالانتماء اليها.

ظهرت الدولة الشطرية في ٦٧م وشكلت أول تحدٍ للثورة اليمنية الوليدة وظهر نظامان لشعب واحد كما ذكرنا، نظام في المحافظات الجنوبية يتخذ من النهج الاشتراكي فلسفة له، وفي المحافظات الشمالية كان هناك نظام توجهه شبه رأسمالي يعتمد على الملكية الخاصة والعمل الحر.. هنا نستطيع أن نذهب أو نطرح جذور ما يسمى بالقضية الجنوبية.

> بما أن القضية الجنوبية وضعت ضمن المبادرة الخليجية.. فأين جذورها؟

- هذه المشكلات التي حدثت في السابق نجد أن البعض قد حمل الوحدة تبعاتها، وأنا أؤكد أن الوحدة لا علاقة لها بتلك المشكلات..

الوحدة اليمنية ورثت مشكلات سابقة في الشمال والجنوب، وكان عليها أن تقوم بحلها وهذا ينبغي أن نذكره لاخواننا وأبنائنا من الجيل الجديد الذين تمت تعبئتهم تعبئة خاطئة وحمّلوا في رؤوسهم بأفكار خاطئة عن الوحدة، ولم يقولوا لهم كيف كان الوضع قبل الوحدة في الشمال أو الجنوب.. الدولة في الجنوب أممت كل شيء.. أممت الارض والمنشآت وصار كل شيء ملكاً لها، فلا توجد ملكية خاصة والشعب موظف لدى الحكومة والحكومة تتلقى دعماً من البلدان الاشتراكية.. لا يوجد إنتاج زراعي أو صناعي، أما في المحافظات الشمالية فكان هناك صراع على السلطة مع الفارق في مشكلة نظام الملكية.

حينما جاءت الوحدة المباركة في ٢٢مايو عام ٩٠م ورثنا الوحدة نتاج الصراعات التي كانت تدور في المحافظات الجنوبية حول السلطة ففي كل فترة كان يحدث انقلاب عسكري وصراع بين طرفين دائماً ينتهي إما بالقتل أو من ينجو يهرب الى المحافظات الشمالية.. إن أول موجة من موجات العنف كانت في نوفمبر ٦٧م عشية الاستقلال عن الاستعمار البريطاني، فقد حدث صراع بين الجبهة القومية من جهة وجبهة التحرير من جهة أخرى والتي كان يرأسها عبدالقوي مكاوي والأصنج وباسندوة انتهت المعركة بهزيمة جبهة التحرير فهربوا الى المحافظات الشمالية.. هذه أول موجة نزوح، وقبلها موجة نزوح السلاطين ويمكن أن نذكر بالاسم أن الذين يحرضون اليوم كانوا مطرودين منذ قبل ٦٧م الجفري والصريمة ..هذان كانا مطرودين منذ قيام ثورة اكتوبر كانا يعيشان في الخارج.. الجفري ومجموعة الأحرار والسلاطين كلهم طردوا منذ بداية الثورة .. هذه الموجة الأولى إما عاشوا في الشمال أو في دول الجوار.. أما من النازحين بعد أن حسمت المعركة عسكرياً، ثم جاء أول انقلاب ضد قحطان الشعبي ثاني إنقلاب كان ضد الرئيس سالم ربيع علي أيضاً حصلت مذبحة والبقية هربوا الى المحافظات الشمالية، وآخر اشكالية كانت أحداث ١٣ يناير ٨٦م المعروفة التي شكلت أكبر نزوح قسري لأهلنا في المحافظات الجنوبية ضباطاً وجنوداً ومواطنين وكوادر برئاسة علي ناصر محمد الى المحافظات الشمالية.. تقريباً كان كثير من سكان المحافظات الجنوبية موجودين في الشمال عند قيام الوحدة، هذه طبيعة الصراعات القديمة.

وفي الشمال كانت توجد صراعات أيضاً وكانت هناك معارضة في الشمال تهرب الى المحافظات الجنوبية . .الوضع كان متقارباً .. كانت منطقة الحدود الشطرية المزعومة تشكل بؤراً للصراع بين الطرفين.. حينما جاءت الوحدة اشترط علي سالم البيض خروج الزمرة من اليمن «علي ناصر محمد ورفاقه» وأن لا يشاركوا في السلطة، فتم لهم ما طلبوا يعني أنهم نقلوا الصراعات القديمة الى ما بعد الوحدة، بينما كان يفترض أن الوحدة تجب ما قبلها وعفا الله عما مضى، وأن نعيش في وطن واحد.. تلك إذاً جذور ما يسمى بالقضية الجنوبية، صراعات بين قيادات الحزب الاشتراكي عانى منها أبناء المحافظات الجنوبية وعانى منها الشعب اليمني.. الشمال والجنوب ظلوا في صراع وحروب بينهم من أجل السلطة وتناسوا هوية هذا الشعب، ومنذ تحققت الوحدة جرت الانتخابات البرلمانية والرئاسية والمجالس المحلية.. والى أن جاءت أحداث ٩٤م وحدثت الحرب على من أعلن الانفصال والعودة إلى الماضي، أول من قاتل دفاعاً عن الوحدة هم أبناء المحافظات الجنوبية.

جاءت الأحداث فيما بعد من بداية ٢٠٠٧م مشكلة الأراضي والمتقاعدين وهي نتاج لمشكلة التأميمات والاقصاءات السابقة، ليست الوحدة هي سبب تلك الإقصاءات مع أننا لا نستطيع أن ننكر أن هناك أخطاءً ارتكبت بالفعل خلال الفترة الماضية وكان ينبغي أن تحل ولكن استمرار الصراعات السياسية أجّل قضايا كثيرة واتجهت الدولة بكل قواها لإحداث تنمية حقيقية وبنية تحتية في المحافظات الجنوبية من أجل رفع مستواها الى المستوى الموجود الى حد ما في المحافظات الشمالية.. كما تم استخراج الثروات البترولية بعد الوحدة.. في المحافظات الجنوبية لم يكن قد استخرج البترول على الإطلاق، أما في المحافظات الشمالية فقد استخرج البترول قبل الوحدة وبفضلها تم اكتشاف الثروات النفطية والغازية والمعدنية وأقيمت الكثير من المشاريع والبنى التحتية.. هذه لمحة عن قضية هذه الجذور وبالتالي فإن حلها سهل وهو حل مطلبي وحقوقي ينبغي أن تحل كل مشاكل المواطنين، وقد شكل الرئيس عبدربه منصور هادي لجنتين لحل مشكلة الأراضي والمتقاعدين وبالتالي لا يمكن أن نعالج قضايا مطلبية بتفكيك وحدة الوطن.. ولا يمكن أن نقول لإنسان لديه حق أبعد من عمله أو أخذت أرضه أن ينفصل اليمن من أجل هذه القضية أو تلك.. هذه قضية وهوية شعب لا يمكن المساومة عليها.

> بالعودة الى شكل الدولة كيف يراها المؤتمر الشعبي العام؟

- موضوع شكل الدولة مطروح على اللجنة العامة وهي التي تتخذ القرار المناسب ولكن هناك للأسف أطروحات كثيرة داخل المؤتمر بعضها يسعى الى تمزيق اليمن وتفكيك وحدة التراب اليمني وتشظي الشخصية الوطنية اليمنية..

قلنا إن المشكلة الأساسية هي المركزية.. نعم.. كل شعوب العالم عند بداية تأسيس الدولة تحتاج الى المركزية من أجل بناء الدولة والأنظمة والقوانين ثم بعد ذلك تتجه الى الصلاحيات التي تعطيها للمحافظات.. نحن قد مررنا بفترة النظام المركزي والصراعات السياسية وضعف التنمية والشعب يعاني من البطالة والفقر وقد تحقق الكثير رغم هذه الصراعات طيلة خمسين عاماً.. والجميع يشكو من المركزية .. رؤية المؤتمر الشعبي العام تتخلص في أن نتجه الى نظام آخر هو نظام اللامركزية في اطار اقاليم تقوم على أسس جغرافية واقتصادية وتتجاوز الولاءات الطائفية والمناطقية، وبالتالي فرؤية المؤتمر واضحة هو: أن الدولة تتجه الى اللامركزية الإدارية والمالية أن تعطيها للمحافظات أو الاقاليم.. يمكن من تبني أي شكل من أشكال اللامركزية شرط أن يحافظ هذا النظام على وحدة الأرض والانسان ووحدة الشعب والدولة اليمنية التي لا مساومة عليها.. والمؤتمر الشعبي العام هو أهم القوى الطليعية التي حققت وأنجزت هذا المنجز الوحدوي، وبالتالي لا يمكن أن يفرط فيه.. كل رؤى قيادات وكوادر المؤتمر تصب في هذا الاتجاه في إطار الحفاظ على الوحدة الوطنية ومعالجة كل القضايا الحقوقية والمطلبية في صعدة أو الجنوب أو الشرق أو الغرب.. كلنا أبناء هذه الوطن الواحد وبالتالي نحن نسلّم بوجود أخطاء أو نؤكد على أهمية إصلاح كل الأخطاء ولكن نحتفظ بشخصيتنا ووحدتنا.. فهناك شعوب كثيرة متعددة القوميات واللغات وتتعايش في دولة واحدة، فما بالك بشعب واحد أصيل موحد اللغة والدين والهوية هو الأجدر بأن يحل مشكلاته بنفسه دون مشاريع تأتي أو تفرض عليه من الخارج.. ان رؤية المؤتمر تتبنى اللامركزية الإدارية والمالية في إطار الدولة الواحدة.

> وماذا عن نظام الحكم؟

- نظام الحكم.. طرحت اللجنة المساندة ثلاثة بدائل.. لدينا النظام الرئاسي وهو نظام فيه مركزية وصلاحيات مطلقة لرئيس الجمهورية كما هو موجود في الولايات المتحدة الامريكية ودول كثيرة في أوروبا وآسيا ومعظم أو كثير من الدول العربية، وهذا النظام لا نستطيع تطبيقه لأن فيه مركزية شديدة ونحن نريد أن نتخلص من المركزية.

النظام الثاني: هو النظام المختلط الذي يأخذ بمميزات النظام البرلماني الذي سيأتي ذكره والنظام الرئاسي وهذا هو الذي كان سائداً في الجمهورية اليمنية حتى الآن.. وفيه أيضاً مميزات وفيه أخطاء.

إلا أن المؤتمر قد لاحظ أن منصب رئيس الجمهورية محل صراع.. الكل يريد أن يكون في هذا الموقع وبالتالي معظم صراعاتنا خلال خمسين عاماً تركزت حول هذا الموقع.

ولذلك فإن المؤتمر يطرح رؤية أخرى لماذا لا نتجه نحو النظام البرلماني وفيه رئيس الجمهورية سيكون منتخباً من مجلس النواب وليس مباشرة من الشعب وبالتالي سيكون رئيساً له سلطات محدودة إنما السلطة التنفيذية هي للحزب الذي يحصل على الأغلبية في مجلس النواب .. هذا الحزب هو الذي سيرأس الحكومة وبالتالي فإن السلطات الأساسية ستكون سلطات رئيس مجلس الوزراء صاحب الأغلبية، وإذا لم يحصل أي حزب على الأغلبية بإمكانه أن يشكل تحالفاً مع الأحزاب الأخرى.. وبالتالي نحن في المؤتمر نتجه ونفضل النظام البرلماني كحل وسط وهذه هي النقطة الثانية التي تجمع عليها كل الاحزاب السياسية في مؤتمر الحوار: القضية الاولى قضية الهوية والثانية هي النظام البرلماني..

> شكّل النظام الانتخابي خلافاً خلال الفترة الماضية بين المؤتمر واللقاء المشترك .. فما هو النظام الانتخابي الأنسب لليمن؟

- هذا صحيح.. كان النظام السائد هو نظام الفائز الأول أو القائمة الفردية المطلقة وكان فعلاً جوهر الخلاف .. كانت الأحزاب تعتقد أن النظام الانتخابي هو الذي يحول دون فوزها.. بينما هي لو أعادت دراسة واقعها هذا هو حجمها في الشارع.. أنت لو كان لديك أنصار في كل المحافظات ستفوز في أي نظام انتخابي نسبي أو فردي.. لكن بعض الاحزاب حجمها صغير وتواجدها بسيط في المحافظات وتريد أن تكون هي الحاكم المطلق وهذا صعب وعليها أن تسعى الى كسب الشارع واستقطاب انصار وفي أي نظام انتخابي ستفوز، لذا فإن المؤتمر ايضا ليس لديه مانعاً من اختيار نظام القائمة النسبية.. ومع ذلك فقد طرحنا بدائل إما نظام الفائز الأول أو النظام المختلط بحيث يتم تقسيم الدوائر الى نصف بنظام الفائز الأول والنصف الآخر بنظام القائمة النسبية ليس هناك مشكلة .. المؤتمر يتجه الى الأخذ بنظام القائمة النسبية.. وإذا توافق مع بقية الأحزاب ليس هناك تحفظ لدى المؤتمر لا على النظام الانتخابي ولا على نظام الحكم.. نلاحظ أن القراءات والمواقف متقاربة بين جميع التكوينات والقوى السياسية.

يوجد صراع مفتوح على كل الاحتمالات ونراهن على وحدة الشعب

……

وحدة اليمن ملك للشعب وليست ملكاً لحزب أو أشخاص فقدوا مصالحهم

> برأيكم ماذا يريد المجتمع الدولي لليمن؟

- نحن نأخذ بالظاهر الآن المجتمع الدولي يقف الى جانب اليمن ووحدته حقيقة.. الولايات المتحدة ودول الخليج العربي.. وفقاً للمبادرة الخليجية الجميع الآن يقف الى جانب الوحدة ويحرصون فعلاً عليها، وأحياناً نحن نقول في هذه اللحظة الآخر حريص أكثر من بعضنا على وحدة اليمن.. نحن نشكر اخوتنا في دول مجلس التعاون الخليجي والدول الراعية للمبادرة الخليجية والأمم المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا، لأنهم وقفوا الى جانب الشعب اليمني ووضعت هذه المبادرة لكي تكون بادرة سلام بين اليمنيين تمنع الحرب فالشعب اليمني يثمن هذه الجهود والتي أدت الى السلام الى جانب أن المبادرة كانت في معظمها يمنية، تمت صياغتها من قبل القوى السياسية اليمنية وعلى رأسها المؤتمر الشعبي العام وقيادته السياسية وتمت مباركتها من قبل دول الخليج وأوروبا والولايات المتحدة والأمم المتحدة وهي الآن صمام أمان للعملية السلمية في بلادنا، ومؤتمر الحوار يجري وفقاً لهذه المبادرة وآليتها التنفيذية المزمنة.. مازلنا نأمل خيراً وندعو فقط اخواننا الى أن يتجهوا الى إظهار حسن النوايا.. قد يكون لدى البعض نوع من المماحكات أو العناد السياسي، فيريد أن يُغضب طرفاً معيناً أو يحقق انتصاراً على طرف، لكنه يضحي بمستقبل الشعب من أجل هذا العناد، ولذا فإن كل اليمنيين يخشون أن يخرج مؤتمر الحوار بنتائج سلبية قد تؤدي الى تفكيك وحدة الوطن وبالتالي فإن تاريخنا لآلاف السنين يضمن ويؤكد وحدة هذا الشعب.. ولا مجال للتفريط في هذه الوحدة على الاطلاق.. نخشى أن الأنانية والرؤى الضيقة تؤدي إلى عقد صفقات على حساب الوطن ومستقبل الشعب اليمني ، ولذا نحن في المؤتمر نقول لكل القوى الخيرة علينا أن نحرص على هذا الشعب اليمني ونناشد أعضاء مؤتمر الحوار أن تكون اليمن ووحدتها أرضاً وشعباً هي الهدف الاستراتيجي ويضحوا بمصالحهم الضيقة من اجلها، لأننا زائلون وسيبقى الشعب والوطن اليمني.. علينا أن نحافظ على هذا المكسب لأنها ستكون وصمة عار علينا كيمنيين وعلى الأمة العربية أيضاً، لن يرحمنا التاريخ ولا المستقبل وسوف يدرك الآخرون من يسعى الى تفكيك اليمن ومن أجل ماذا وماهو الثمن؟

ولو نفذت المؤامرات التي نشتم رائحتها فسيكون هناك صراع مفتوح على كل الاحتمالات، لكننا واثقون أن الشعب اليمني الذي حافظ على وحدته واستقلاله والذي كان دائماً ضد الغزاة والمستعمرين سيكون ايضاً صمام أمان وهو الذي سيضمن أمنه واستقراره ووحدته كونها ليست ملكاً لحزب أو أشخاص كلنا ننتمي الى هذا الوطن وطاولة الحوار موجودة فليختلفوا وليتفقوا، لكن اليمن هو أمانة في أعناقهم وإن خرجوا بنتائج سلبية فأنا في اعتقادي أن الشعب لن يمررها ولن تمر أبداً لأن الشعب اليمني هو أذكى شعوب الأرض، ولديه خبرات سياسية، ونحن تعلمنا طوال هذا التاريخ أن اليمنيين في نهاية الأمر يلجأون الى الحوار ويتركون السلاح رغم أنهم يمتلكونه لأن اليمني لا يمكن أن يوجه السلاح إلى صدر أخيه اليمني أو العربي أو المسلم، وكلنا نؤمن بالسلام والحوار، وبالتالي نؤكد على هذه الوحدة وعلى رؤية المؤتمر الشعبي العام الذي يتمسك بوحدة الارض والإنسان.